**المحاضرة الرابعة:**

**التأصيل المفاهيمي للتنمية المستدامة**

**أولا: التنمية "رؤية تاريخية"**

مما لا شك فيه أن التنيمة بمختلف أشكالها من المحلية الى الوطنية الى الشاملة الى المستدامة وغيرها قد أصبحت احد اكثر المصطلحات استعمالا وبخاصة مع ظهور نظام العولمة وبالأخص عولمة المؤسسات المالية والشركات العابرة للحدود، ودلك سواء على المستوى الاكاديمي وما يرتبط به من دراسات أو على المستوى السياسي الرسمي وما يرتبط به من صناعة للسياسات الحكومية العامة، بل ويمتد هدا الاستعمال حتى الى الفواعل والمؤسسات غير الرسمية والتي أصبح لها كبير الباع والتأثير في كل مناحي الحياة.

وكما هو الشأن في معظم المصطلحات الواردة الى قاموس علم السياسة خاصة والعلوم الإنسانية والاجتماعية عامة فإن مصطلح التنمية قد شهد حالة من عدم الاجماع في التعريف به وبكل ما يتعلق به، حيث كانت هناك بعض التفاوتات في تعريف هدا المصطلح من مدرسة فكرية الى أخرى، ودلك بحسب المنطلقات والعوامل التي ساهمت في التأثير الى اخراج تعريف لهدا المصطلح، فضلا عن تفاوت كل تعريف عن الآخر في التركيز على نمط محدد من الأبعاد حسب طبيعة البيئة المعاشة داخل كل دولة، فكان هناك من التعاريف ما ركز على الابعاد السياسية لظاهرة التنمية دون غيرها، وكان هناك من ركز على الابعاد الاقتصادية وآخر ركز على الابعاد الاجتماعية والثقافية ودلك على الرغم من حالة الشبه اجماع التي تسود بين مختلف المدارس الفكرية على شمولية مصطلح التنمية، الدي يمس حسبها كل مجالات الحياة من السياسية الى الاقتصادية الى الثقافية الى غيرها من مجالات.

وتجذر الإشارة في ها الصدد الى أن مصطلح التنمية وما اقترن بها من مصطلحات قريبة ليست بالمصطلحات المستحدثة في تاريخ الفكر، بل إنها موجودة وشغلت بال رواد الفكر الإنساني مند عصر الثورة الصناعية، حيث تم الإشارة اليها بعبارات متفاوتة في أدبيات آدم سميث على سبيل المثل لا الحصر، إنما يعود ظهورها واستخدامها المفرط في جل المدارس الفكرية سواء السياسية أو الاقتصادية أو حتى الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين، الأمر الدي سلط عليها الضوء بشكل كثيف وزاد الاعتماد عليها في مختلف الدراسات ولدى معظم المفكرين، وزاد حجم هدا الاهتمام بعد نهاية ظهور بوادر نهاية الحرب الباردة وانفراد المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة بزعامة العالم في اطار نظام احادي القطبية، وهو ما أجبر كثيرا من دول العالم خاصة تلك السائرة في فلك المعسكر الشرقي والمتبنية لعقيدته الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية على الدخول في حالة من إعادة الهيكلة مجبرة كانت أو مخيرة، ولكن بما يتوافق مع مبادئ نظام العولمة الدي يعكس في حقيقته وجوهره عقيدة الطرف المنتصر من الحرب الباردة، ومن آليات هدا النظام العالمي الجديد كما سبق الدكر الاعتماد على أدوات اقتصادية ومالية عالمية تتبنى في سياساتها مثل هده المفاهيم المتعلقة بالتنمية والحوكمة وغيرها، وهو ما زاد من حجم الافراط في الاهتمام بهده المواضيع وهده المصطلحات وفي مقدمتها كما سبق الدكر مصطلح التنمية الدي أُلحق به العديد من المسميات الأخرى على غرار الاستدامة "التنمية المستدامة" والشمولية "التنمية الشاملة" وغيرها.

وطوال النصف الثاني من القرن العشرين شهد مصطلح التنمية مسارا من التطور المعرفي، حيث كان يشار اليه في بداية الأمر على أنه مصطلح مرادف للنمو الاقتصادي فقد اُستخدما كمرادفين لبعضهما البعض، خاصة وأن كلاهما يشير في أحد مبادئه الى زيادة الناتج القومي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، كما أن كلا المصطلحين كانا يشيران الى التقدم والتطور المادي والاقتصادي، ومجمل القول في هدا الصدد أن كلا المصطلحين كانا يستخدمان لتفسير بعضهما البعض كتعبير عن درجة التقارب المفاهيمي الكبير بينهما، إلا أن هدا التوافق لم يكن له ليستمر على هدا النحو حيث بدأ الفكر الاقتصادي شيئا فشيئا في التقليل من نقط التقاطع بين النمو والتنمية، وهدا من منطلق أن التنمية الاقتصاية أشمل بكثير من النمو الاقتصادي.

وفضلا عن هدا فض هده العلاقة الوطيدة بين مصطلحي التنمية والنمو، فإن مصطلح التنمية كما سبق الدكر في حد داته كان قد شهد حالة من التطور المفاهيمي، انطلاقا من المعنى الضيق المحصور في التنمية الاقتصادية دون باقي المجالات، والتي تُعنى بقضايا النمو الاقتصادي دون باقي القضايا، وانتقل الى معنى أوسع من دلك ليشمل مفهوم التنمية جميع المجالات ودون استثناء، وهدا كتعبير على درجة ومستوى التفاعل بين الجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي وغيرها من جوانب ومجالات التنمية، الى جانب انتقال اهتمامه من الجانب المادي البحت الى الجانب المجتمعي البشري، فأصبحنا في هدا الاطار نتكلم على التنمية البشرية المعبرة عن هدا التطور والتوجه الجديد للتنمية.

وبشكل عام فإن ما يمكننا قوله في هدا الصدد هو أن التنمية كمصطلح وكظاهرة خضعت لجملة من التطوارات التي تماشت مع تطور الفكر الاقتصادي العالمي، والتي ساهمت في أحداث عالمية هامة، جعلت التنمية تنتقل من مفهومها الاقتصادي المادي البحت والمتقارب لدرجة التوافق مع ماهية النمو الاقتصادي، أمر جعل التنمية تنحصر في الجانب والمجال الاقتصادي دون بقية المجالات، الا أن تطور الأحداث ساهم في تطور الفكر الاقتصادي ومعه تطورت التنمية الى الجوانب الإنسانية، وأصبح لدينا ما يعرف بالتنمية البشرية كما أشار إليها مؤتمر فيينا لحقوق الانسان لسنة 1993، والدي ركز على حقوق الانسان وضرورة تمتع كل فرد في العالم بهده القيم المستوحاة من الحقوق المدنية والسياسية للفرد في العالم الغربي، ومحاولة عولمة هده القيم على كامل العالم، بشكل يصبح فيه الفرد والانسان المواطن هو جوهر التنمية بل وجوهر كل الدراسات الهادفة الى تحقيق مكاسب حقوقية لهدا الانسان، وكل هدا من أجل تحقيق أفضل المكاسب المادية والمعنوية لهدا الانسان، سواء ما تعلق بالجانب المادي الرفاهي أو بالجانب الفكري المعنوي، وحتى الجانب الأخلاقي والحضاري والقيمي والمعرفي وهي كلها مجالات لم تستثنى من التنمية لعالم ما بعد الحداثة.